المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل اي فلا يكال في جانب مع هذا المكيال
وفي الاخر بدون هز ولا في جانب بكسر المكيال باليد وفي الاخر بدونه وايضا
فكل من الهز والكبس يتفاوت فلا يكال على وجه فيه تفاوت اذ هو مظنة التفاوت
قوله يرفع التعدد لان من اوصاف كل منهما انه لا يغاير نفسه فلو لم يغاير الاخر
ارتفع التعدد قوله لان الجهل بالبعض او العجز عن البعض نقص واقتضاء المخصص
اي يخصص تعلق العلم بدرك البعض دون البعض الاخر وتعلق القدرة
كذلك وقد اورد عليه انه يجوز ان يكون بعض الامور غير قابل لتعلق العلم
كالممتنعات بالنسبة الى القدرة والجواب ان مجرد التجويز العقلي لا اثر له
في مقابلة الدليل والذي يوضح المقام تأمل الفرق بين تعلق العلم وتعلق القدرة
فان تعلق القدرة بشئ يؤثر حدوث الوجود الخارجي له وقد قام البرهان العقلي
القطعي على ان كلام الواجب والمستحيل لا يقبل ذلك فخص به عموم الدليل
العقلي وهو قوله تعالى والله على كل شئ قدير والعلم تعلقه الانكشاف الامر لما
الابدي وقد قام الدليل العقلي على شموله لكل شئ وقوله تعالى والله بكل شئ عليم
ولا معارض له من العقل ومجرد التجويز العقلي لا يصلح معارضا حتى يخصص لاجله العموم
وايضا فعدم العلم في الشاهد اما لليس واشتباهه واما لعدم تناهي وهو في كل من
حالتيه نقص مستحيل على الباري سبحانه ومن ادعى امرا ثالثا فليبينه لينكلم فيه
وايضا فلا واسطة بين العلم والجهل لغة ولا عرفا بالنسبة الى امر والجهل بشئ
اي شئ كان نقص محال على الباري سبحانه فليثبت ضده المساوي لنقيضه وهو
العلم بالنسبة الى شئ مجرد التجويز العقلي دون دليل يستند اليه لا يصادم
مقتضى اللغة والعرف قوله لا كما زعم الفلاسفة من انه لا يعلم الجزئيات
اي الحقيقية من حيث هي جزئيات قالوا فان علمه بان زيدا في الدار عند كونه
فيها اما ان يبقى بعد خروج زيد منها فيلزم الجهل او لا يبقى فيلزم التغير وعلمه
وكل منهما محال في حقه تعالى قالوا بل علمها من حيث كليا تها كعلم المنجم بان في

ساعة كذا خسوفا فان هذا العلم يستمر قبل الخسوف وبعده والجواب اما ذكروه مبني
على تفسير هو العلم بانه حصول صورة مساوية للمعلوم متحدة في نفس العالم فان العلم
بهذا التفسير يتغير بتغير الصورة المساوية وليس ذلك معنى العلم بل العلم صفة حقيقية
ذات اضافة وعند تغير المعلوم تتغير الاضافة التي هي التعلق لا الصفة نفسها
قوله ولا يقدر على اكثر من واحد لا نهم يزعمون ان الواحد لا يصدر منه الا الواحد
فان قيل الفلاسفة قائلون بالايجاب الذاتي والقدرة تنافيه فهم لا يقولون بها
اصلا خلافا لما فهمه من عبارة الشرح من اثباتهم القدرة على الواحد اجيب بان المنافي
للايجاب هو القدرة بمعنى صحة الفعل والترك واما القدرة بمعنى ان شاء فعل
وان لم يشأ لم يفعل فالفلاسفة لا ينفونها لانهم يجعلون مشيئة الفعل
لانه وتحقيق ذلك ان محل الخلاف بين الملتين والفلاسفة هو انه تعالى قادر
بمعنى انه يصح منه ايجاد العالم وتركه فليس شئ منهما لازما لذاته بحيث يستحيل
انفكاكه عنه الى هذا ذهب الملتون واما الفلاسفة فانكروا القدرة بهذا
المعنى وقالوا القادر من ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل وزعموا على ان ايجاده تعالى
للعالم على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع خلوه عنه وموضع تفصيل
الرد عليهم المطولات قوله والدهرية انه لا يعلم ذاته قالوا العلم نسبة
والنسبة لا يكون الا بين شيين عالم ومعلوم وهما غيران وذاته ليست غيرية
ولا معية لكون العلم نسبة بل العلم صفة حقيقية لها تتعلق فلا مانع من
تعلقها بالذات وقد ثبت شمول تعلق العلم كما قد منا فلا يلزم ما ذكروه
ثم تقدير كونه نسبة فالتغاير الاعتباري في طرفي النسبة كاف فان
اعتبار العالمية وصفا للذات غير اعتبار المعلومية وصفا لها قوله والبلخي
هو ابو القاسم المعروف بالكعبي قوله يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب
اما يدل كل منهما على زيادة مفهومية على مفهوم ذات الواجب ولا نزاع
فيه انما الكلام في زيادة ما صدق عليه هذا المفهوم على حقيقة الذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)